على ما قيل وهو مردود كما سبق العالمين مجرور لفظا مضاف اليه لرب او
منصوب محلا مفعول به على تقدير كونه مصدرا او كون اضافة الصفة لفعلية
كما يجئ في الاعراب المحلي فاحفظه فانه مما يغفل عنه البعض واكثر الذي وعلى تقدير
كونه فعلا ماضيا فالعالمين منصوب لفظا مفعول له والحمد وعاطفة الصلوة
مرفوعة لفظا مبتداء على حرف جر محمد مجرور به لفظا والجار مع المجرور
ظرف مستقر والضمير المنتقل من متعلقه المحذوف فيه راجع الى المبتداء وهو
معه جملة فعلية او مركبة مرفوع محلا خبر المبتداء والجملة الاسمية لا محل لها عطف
على جملة الحمد لله ويجوز ان يكون الصلوة معطوفة على الحمد وعلى محمد على الله
على ما في شرح المفتاح للسيد الشريف الا انه قال في هذه العطف دقة فليتأمل
انتهى فان قيل يرد على الوجه الاول ان العطف من التوابع وهي ثواني ا
عراب سابقة من جهة واحدة وهذا لا يصدق عليه لعدم الاعراب في كلام المعطوف
فيه فلا يصح عطف الجملة الصلوة على الحمدية قلت نعم نفى مثل هذا العطف
... ما في تحفة الغريب تعريفا ونوه المولى ملا خسرو في المرآة بما ذكر الا انهم
... لان ما ذكر من التعريف ليس بمطلق التوابع بل توابع الاسم ولو
... باعتبار الاصل الا غلبي او بتعميم الاعراب للوجودي والعدمي كما في
حاشية المطول للمولى حسن جلبي وفي المصنف من الكلام على مغني ابن هشام
اجيب عن هذا الاشكال بان المراد بالتابع هو هنا اللغوي لا الاصطلاحي

الذي

لا بد ان يكون المتبوع محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب واطلاق التابع هنا
مجاز لعلاقة المشابهة فان قلت ما وجه الدقة الاخير قلت وجه الدقة هو
ما يرفع الاشكال الوارد على ذلك وهو ان حكم المعطوف حكم المعطوف
عليه بالنظر الى ما قبله فان كان المعطوف عليه خبر المبتداء مثلا لزم كون المعطوف
خبرا عن ذلك المبتداء وغير ذلك من الشروط فكيف يصح مع ذلك ان يعطف
خبر مبتدا على مبتدا خبر وجوابه ان محل الشرط انما هو حيث يتحد ما قبل
المعطوف عليه كما في زيد يقوم ويقعد واما اذا تعدد كما في زيد يقوم وعمرو
يقعد فالشرط الاتحاد في العموم الجهة لا في خصوصها فيعطف خبر عمرو على خبر زيد
لاتحادهما باعتبار عموم الجهة ان كل منهما خبر في الجملة ولا ينظر الى خصوصه
المخبر عنه وفائدة هذا الشرط ان خبر عمرو مثلا لا يعطف على صفة زيد ولا على حاله
وانما يعطف على خبره لتحقق الاشتراك في مطلق الخبرية على ما في تحفة الغريب
الدماميني وعاطفة آله مجرور لفظا عطف على محمد والضمير المجرور مبني على الكسر
مجرور محلا مضاف اليه للاول راجع الى محمد اجمعين يجوز فيه الخير على ما يرد المعنوي
كما هو المشهور بين الجمهور والنصب على الحالية ... كما في المرآة والجر على
الوصفية له كما ذكره القهستاني قال بعض الافاضل ولعل معناه على ان جميع حرف
او على حال اضافته اليه على العهد الزهني ان منع التعريف ويرد وجه الثاني بان يلزم
ان لا يكون الصلوة على الال متفرقين وما ذكره الرضي والجوهري من ان اجمع

Copyright © King Saud University